من "جمهورية الخوف" إلى "مملكة الخوف"

قراءة نقدية في أطروحة إميل نخلة عن محمد بن سلمان وتحولات السلطوية السعودية

خالد الراشد

حين كتب إميل نخلة، عضو سابق في خدمة الاستخبارات العليا التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية (CIA) مقالته "MBS: The New Saddam of Arabia?" في خريف عام 2018 في موقع Lobe Log، كانت السعودية تعيش واحدة من أكثر اللحظات حساسية في تاريخها السياسي المعاصر[1]. فقد وقع اغتيال الصحافي جمال خاشقجي داخل القنصلية السعودية في إسطنبول في الثاني من أكتوبر من ذلك العام، وكانت التداعيات الدولية للحادثة قد بدأت تعيد تشكيل الصورة التي تكونت عن ولي العهد محمد بن سلمان منذ صعوده السريع إلى مركز السلطة. أعاد موقع The Cipher Brief نشر النص في 19 أغسطس 2026 ما يجعل مقالة إميل نخلة صالحة حتى الآن في تقييم دور محمد بن سلمان في إدارة شؤون المملكة السعودية[2].

إن إعادة قراءة النص بعد ثماني سنوات من ظهوره الأول تمنحه أهمية تحليلية تتجاوز ظرفه السياسي المباشر. فما كان عام 2018 تشخيصًا مبكرًا لمسار السلطة السعودية أصبح في 2026 فرضية يمكن اختبارها في ضوء مسار زمني أطول. ومن ثم، لا

[1] MbS: The New Saddam of Arabia?, Lobe Log, October 30, 2018; https://lobelog.com/mbs-the-new-saddam-of-arabia

[2] https://www.thecipherbrief.com/column_article/mbs-the-new-saddam-of-arabia

تكمن أهمية النص في السؤال الاستفزازي الذي يحمله عنوانه، أي ما إذا كان محمد بن سلمان قد أصبح "صدام الجزيرة العربية الجديد"، وإنما في سؤال أعمق يتعلق بطبيعة التحول الذي طرأ على بنية الحكم السعودي: هل كانت المملكة تتجه بالفعل من نمط سلطوي ملكي موزع نسبيًا بين مراكز متعددة داخل الأسرة الحاكمة إلى نمط أكثر شخصانية وتمركزًا؟ وإلى أي حد تمكن نخلة من التقاط هذا التحول في وقت مبكر، وإلى أي حد دفعته صدمة قضية خاشقجي إلى توسيع المقارنة بين تجربتين تختلفان تاريخيًا ومؤسسيًا؟

يكتسب هذا السؤال أهمية إضافية بالنظر إلى موقع نخلة نفسه. فهو ليس كاتب رأي عابرًا، بل أكاديمي ومتخصص في شؤون الشرق الأوسط والإسلام السياسي، وشغل سابقًا موقعًا رفيعًا في جهاز الاستخبارات المركزية الأميركية، وكان المدير المؤسس لبرنامج التحليل الاستراتيجي للإسلام السياسي في الوكالة. ولذلك فإن مقاله يمكن قراءته باعتباره جزءًا من تحول أوسع في الطريقة التي بدأت بها دوائر سياسية وأمنية وأكاديمية أميركية تنظر إلى تجربة محمد بن سلمان بعد فترة من الاحتفاء بمشروعه الإصلاحي.

كانت السنوات الأولى من صعود محمد بن سلمان قد أنتجت في الغرب صورة مختلفة إلى حد بعيد. فمنذ إطلاق رؤية 2030 في أبريل 2016، ظهر الأمير الشاب في قطاعات من الإعلام ومؤسسات الأعمال والسياسة الغربية بوصفه ممثلًا لجيل جديد يسعى إلى إخراج المملكة من الاعتماد المزمن على النفط، وإعادة بناء اقتصادها، وتوسيع مشاركة المرأة، وفتح مجالات الترفيه والسياحة والثقافة، وتقليص نفوذ المؤسسة الدينية التقليدية. لكن هذه الصورة كانت تتشكل بالتوازي مع مسار آخر: اعتقالات سبتمبر 2017، وإقصاء محمد بن نايف من ولاية العهد، واحتجاز أمراء ورجال أعمال في فندق الريتز كارلتون، واحتجاز رئيس وزراء لبنان سعد الحريري، وأزمة قطر، واستمرار الحرب على اليمن، واعتقال ناشطات حقوق المرأة، وصولًا إلى اغتيال خاشقجي.

في قلب هذه المفارقة صاغ نخلة مفهومه الأكثر إثارة: الانتقال من "جمهورية الخوف"، المرتبطة في الأدبيات السياسية بتجربة العراق البعثي، إلى "مملكة الخوف". وهو يرى أن محمد بن سلمان عمل على تثبيت سلطته داخليًا وإقليميًا من خلال مزيج

من الردع والخوف واستخدام الموارد الاقتصادية، بالتزامن مع خطاب أمني وسياسي يركز على مواجهة إيران والتطرف والإرهاب.

غير أن مفهوم "مملكة الخوف" أكثر أهمية من التشبيه الشخصي بين محمد بن سلمان وصدام حسين. فالعنوان يحتمل التحليل المقارن الصارم. والسؤال المتعلق بكيفية استخدام الخوف وعدم اليقين لإعادة تنظيم العلاقة بين مركز السلطة والنخب السياسية والاقتصادية والدينية، فهو أكثر قابلية للتحليل ضمن أدبيات النظم السلطوية.

تاريخيًا، لم تكن السعودية قبل محمد بن سلمان نظامًا تعدديًا أو دستوريًا، لكنها لم تكن كذلك نموذجًا مكتملًا للحكم الشخصاني. فمنذ وفاة الملك عبد العزيز عام 1953 نشأ داخل الأسرة الحاكمة نظام غير مكتوب لتوزيع القوة والنفوذ بين الملك والأمراء الكبار والأجنحة المختلفة للأسرة. وكانت وزارات ومؤسسات رئيسة مثل الداخلية والدفاع والحرس الوطني وإمارات المناطق تمثل، بدرجات متفاوتة، قواعد مؤسسية لشبكات ملكية متوازنة أو متنافسة. وإلى جانب ذلك، احتفظت المؤسسة الدينية بمساحة معتبرة من النفوذ في المجتمع والتعليم والقضاء والمجال العام.

لم يكن هذا الترتيب فصلًا للسلطات بالمفهوم الدستوري، وإنما كان شكلًا من أشكال تعدد مراكز القوة داخل النظام السلطوي نفسه. وقد أدى هذا التعدد إلى إبطاء عملية اتخاذ القرار في بعض الأحيان، لكنه وفر في المقابل آليات داخلية للتفاوض والتوازن وامتصاص الصراعات بين أجنحة الأسرة.

ما حدث منذ تولي الملك سلمان الحكم في يناير 2015 مثّل تحولًا تدريجيًا في هذا النموذج. فقد جرى خلال فترة قصيرة نسبيًا إعادة ترتيب مراكز النفوذ، وانتهى الأمر بإقصاء محمد بن نايف من ولاية العهد في يونيو 2017 وتعيين محمد بن سلمان مكانه. ولم يكن ذلك مجرد انتقال في ترتيب ولاية العرش، بل ترافق مع تغير أوسع في توزيع القوة داخل النظام، بحيث أخذ مركز القرار يتجمع بصورة متزايدة حول ولي العهد.

هذا التحول الذي وصفه نخلة عام 2018 بلغة سياسية حادة أصبح بعد ذلك موضوعًا أكثر وضوحًا في الأدبيات الأكاديمية. فقد لفتت دراسة منشورة في موقع " Digest of Middle East Studies " في الاول من يونيو 2026 إلى أن عملية صعود محمد

بن سلمان توضع ضمن إطار ما يعرف بـ "السلطوية الشخصانية"[3]. وتركز الدراسة على إدارة تهديدات النخبة، وتحييد المنافسين، والسيطرة على المؤسسات القانونية والقسرية، وإعادة ترتيب العلاقة مع المؤسسة الدينية وأمراء الأسرة، وتخلص إلى أن ولي العهد نجح في تركيز قدر غير مسبوق من السلطة في يده.

إن ضعف المماثلة التاريخية بين صدام حسين ومحمد بن سلمان لا يلغي إمكان المقارنة الوظيفية. فالسؤال الأكثر إنتاجًا ليس ما إذا كان النظامان مارسا المقدار نفسه من العنف، وإنما ما الوظيفة التي يؤديها القمع داخل بنية السلطة؟

في الأنظمة التي تتجه نحو الشخصنة، لا يعمل القمع فقط بوصفه عقوبة مباشرة للمعارضين، بل بوصفه رسالة إلى النخبة كلها بشأن الحدود الجديدة للاستقلال عن الحاكم. ومن هذه الزاوية يمكن فهم أحداث الريتز كارلتون في نوفمبر 2017 باعتبارها لحظة رمزية في إعادة ترتيب العلاقة بين السلطة والثروة والنخبة. وبصرف النظر عن المبررات الرسمية المتعلقة بمكافحة الفساد، حملت العملية رسالة سياسية يصعب تجاهلها: المكانة الاجتماعية والثروة والانتماء إلى الأسرة الحاكمة لم تعد تمنح أصحابها حصانة مستقلة عن مركز السلطة الجديد.

وتكتسب فكرة الخوف عند نخلة أهميتها من هذه الزاوية تحديدًا. فالخوف السياسي لا يقاس بعدد المعتقلين وحده، بل بمدى انتشار عدم اليقين حول حدود ما يمكن قوله أو فعله. حين لا تعرف النخب على وجه الدقة أين تقع حدود الاعتراض المقبول، تتحول الرقابة الذاتية إلى جزء من آلية الحكم. وتصبح القوة السياسية أكثر فاعلية لأنها لا تحتاج إلى استخدام العقوبة في كل مرة؛ يكفي أن تصبح إمكانية العقوبة حاضرة في حسابات الفاعلين.

السعودية التي تشكلت خلال السنوات التالية لم تعتمد على الخوف وحده، بل سعت إلى بناء معادلة سياسية واجتماعية أكثر تركيبًا، تجمع بين المركزية السياسية، والانفتاح الاجتماعي الانتقائي، وإعادة بناء الهوية الوطنية، والتنمية الموجهة من الدولة، والوعد بمستقبل اقتصادي مختلف.

---

[3] Ayesha Aftab, Muhammad Umar Abbasi, “Crown Prince to Virtual Ruler: Consolidation of Power by Muhammad Bin Salman in Saudi Arabia”, Digest of Middle East Studies, June 1, 2026; https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1111/dome.70033

لم تعد الرؤية مجرد برنامج لتنويع مصادر الدخل. فقد أصبحت إطارًا أوسع لإعادة تعريف الدولة السعودية وموقع المواطن فيها. فالتغيرات المتعلقة بعمل المرأة، والترفيه، والسياحة، والثقافة، والرياضة، وتقليص سلطة هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإعادة صياغة العلاقة مع المؤسسة الدينية، ليست تفاصيل هامشية يمكن اختزالها في الدعاية السياسية. لقد غيرت بالفعل جوانب واسعة من الحياة اليومية لملايين السعوديين.

وهنا يظهر أحد الفروق بين تجربة محمد بن سلمان ونظام صدام حسين. فالمشروع السعودي لا يقوم على القمع وحده، وإنما يسعى إلى بناء شرعية إنجاز. لم يعد المطلوب من المواطن أن يقبل النظام لأنه يحمي الدين ويوفر الأمن ويوزع جزءًا من الريع فحسب، بل لأن الدولة تعده أيضًا باقتصاد جديد، وفرص عمل، ومدن حديثة، وسياحة، وترفيه، ورياضة، وتكنولوجيا، ومكانة دولية متصاعدة.

غير أن شرعية الإنجاز تحمل في داخلها مفارقة لا تقل أهمية عن قوتها. فالشرعية التقليدية تستطيع الصمود نسبيًا أمام التقلبات الاقتصادية لأنها ترتبط بالتاريخ والدين والعرف. أما شرعية الإنجاز فتقيم علاقة مباشرة بين الوعد والنتيجة. وكلما ارتفع سقف الوعود، ارتفعت توقعات المجتمع، وأصبحت كلفة الإخفاق أعلى.

ومن هذه الزاوية، لا تمثل رؤية 2030 مصدر قوة للنظام فقط، بل تشكل أيضًا عقدًا سياسيًا واجتماعيًا ضمنيًا يرفع مستوى ما يتوقعه المواطن من الدولة. وتظهر حدود المقارنة التي يقيمها نخلة بصورة أوضح في السياسة الخارجية. فهو يرى قدرًا من التشابه بين استخدام صدام حسين للخطر الإيراني وبين الخطاب السعودي تجاه إيران، ويربط بين الحرب العراقية الإيرانية والحرب السعودية في اليمن من زاوية توظيف التهديد الإيراني.. فالعراق غزا إيران عام 1980 وخاض معها حربًا نظامية مباشرة استمرت ثماني سنوات، بينما السعودية أعلنت حربًا عدوانيًا في 2015 على اليمن.

تبدو مقارنة نخلة بين حرب صدام حسين على إيران والحرب التي قادتها السعودية على اليمن أكثر أهمية مما توحي به القراءة التي تختزل التدخل السعودي في الاستجابة لصعود الحوثيين أو للنفوذ الإيراني. فقد بدأت الرياض في 26 مارس 2015 حملة عسكرية واسعة من دون تفويض مسبق من مجلس الأمن باستخدام القوة، مستندة أساسًا إلى طلب عبد ربه منصور هادي التدخل العسكري لـ"استعادة الشرعية". غير

أن الأساس القانوني لهذا الطلب ظل موضع خلاف؛ إذ كان هادي قد وصل إلى الرئاسة في إطار ترتيب انتقالي محدد المدة، ثم مُددت المرحلة الانتقالية، قبل أن يقدم استقالته في يناير 2015 ويفقد السيطرة الفعلية على العاصمة ومؤسسات الدولة، ثم يغادر البلاد إلى السعودية. ومن ثم أثارت قدرته على منح موافقة قانونية صالحة لتدخل عسكري أجنبي إشكالية جوهرية في القانون الدولي. وقد خلصت دراسات قانونية متخصصة إلى أن الاحتجاج بالدفاع عن النفس لا يقدم أساسًا مقنعًا للعملية، وأن تطبيق مبدأ "التدخل بناءً على دعوة" على الحالة اليمنية يظل إشكاليًا وقابلًا للاعتراض. وعلى هذا الأساس، فإن وصف الحرب باعتبارها مجرد تدخل لمساندة "الحكومة الشرعية" يتبنى الرواية السياسية للتحالف أكثر مما يقدم توصيفًا قانونيًا محايدًا لها[4].

تكتسب المقارنة التي يقيمها إميل نخلة بين صدام حسين ومحمد بن سلمان بعدًا أكثر وضوحًا حين ينتقل من الحربين العراقية ـ الإيرانية والسعودية على اليمن إلى علاقتيهما بالجوار الخليجي. ففي قراءته، لا يتعلق الأمر بمجرد تشابه بين أزمتين منفصلتين، وإنما بنمط في ممارسة القوة الإقليمية يقوم على الاعتقاد بأن امتلاك فائض من القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية يمنح الدولة الأكبر حقًا في فرض إرادتها على الدول الأصغر المحيطة بها. ومن هنا يضع نخلة غزو صدام للكويت عام 1990 في مقابل الحصار الذي فرضته السعودية وحلفاؤها على قطر عام 2017، ويرى في الحالتين تعبيرًا عن نزعة إلى إعادة ترتيب البيئة الإقليمية بما يخدم طموحات مركز القوة الصاعد.

ينطلق نخلة في الحالة العراقية من أن صدام حسين خرج من حربه الطويلة مع إيران مقتنعًا بأنه أدى دور المدافع عن دول الخليج في مواجهة الثورة الإيرانية، وأن هذه الدول، ولا سيما الكويت، مدينة للعراق سياسيًا وماليًا. وعندما رفضت الكويت إسقاط الديون العراقية وتفاقمت الخلافات بين البلدين، تحولت هذه الرؤية إلى سياسة إكراه انتهت بالغزو في الثاني من أغسطس 1990. ويقرأ نخلة هذا السلوك باعتباره نتيجة لما يسميه غرور القوة والهوس بالزعامة الإقليمية، أي انتقال الحاكم من الاعتقاد

[4] WEATHERING THE STORM: LEGALITY AND LEGAL IMPLICATIONS OF THE SAUDI-LED MILITARY INTERVENTION IN YEMEN, Cambridge University Press: 04 January 2016; https://shorturl.at/VfgRV

بتفوق موقعه الإقليمي إلى تصور أن من حقه إعادة تنظيم سلوك الدول المجاورة بالقوة.

وفي الحالة القطرية، يرى نخلة أن المشكلة السعودية لم تكن مجرد خلاف في السياسة الخارجية، بل رفض الرياض استقلال القرار القطري وعدم انضباطه ضمن التصور السعودي للنظام الخليجي. ويعزو عداء محمد بن سلمان لقطر إلى استقلالية الأمير تميم بن حمد آل ثاني، وإلى موقف الدوحة المتحفظ من الحرب السعودية على اليمن ومن سياسة التصعيد تجاه إيران. ومن هذا المنظور يقرأ إغلاق الحدود ووقف التجارة وقطع العلاقات في يونيو 2017 بوصفها أدوات إكراه استهدفت إخضاع القيادة القطرية وإجبارها على تعديل سياساتها الخارجية. ويذهب نخلة إلى أبعد من ذلك حين يرى أن الضغط الاقتصادي كان يستهدف خلق ضائقة داخلية تدفع المجتمع القطري إلى الانقلاب على قيادته، وهو تقدير يورده الكاتب ضمن تفسيره لأهداف الحصار.

ولا يتوقف نخلة عند الحصار الاقتصادي والسياسي، بل يضع في قلب المقارنة احتمال استخدام القوة العسكرية. فالفارق الذي يسجله بين صدام ومحمد بن سلمان ليس، في جوهر أطروحته، غياب النزعة إلى الإكراه، وإنما اختلاف المآل الذي وصلت إليه هذه النزعة. صدام انتقل بالفعل من التهديد إلى غزو الكويت، بينما يقول نخلة إن الولايات المتحدة وقوى أخرى نصحت محمد بن سلمان بقوة بعدم غزو قطر. ومن هنا يخلص إلى أن العداء الذي أظهره صدام تجاه الكويت عشية عام 1990 والنزعة القتالية التي أظهرها محمد بن سلمان تجاه قطر لا يختلفان كثيرًا في منطقهما الجيوسياسي، وإن اختلفت النتيجة النهائية.

بهذا المعنى، لا تقوم مقارنة نخلة أساسًا على مساواة الحصار بالغزو من حيث الفعل القانوني أو العسكري، بل على مقارنة "منطق القوة الذي يسبق الفعل": الاعتقاد بأحقية القوة الإقليمية الأكبر في فرض الطاعة على دولة أصغر، وتحويل الاختلاف السياسي معها إلى مسألة إخضاع. وهذه نقطة مركزية في أطروحته الأوسع؛ إذ يرى أن صدام ومحمد بن سلمان اشتركا في نزعة إلى تحويل القوة الداخلية المركزة إلى مشروع للهيمنة الإقليمية، وفي النظر إلى استقلال قرار الدول المجاورة باعتباره تحديًا شخصيًا وسياسيًا لمكانة القائد.

ويضيف نخلة إلى ذلك مشروع القناة الذي كان متداولًا آنذاك لحفر ممر على امتداد الحدود السعودية ـ القطرية بما يحول قطر جغرافيًا من شبه جزيرة إلى جزيرة. ويقارنه، على نحو شديد الدلالة في بناء حجته، بتجفيف صدام حسين أهوار جنوب العراق. والمقارنة هنا ليست بين طبيعة المشروعين أو نتائجهما الإنسانية، وإنما بين استخدام الجغرافيا ذاتها أداةً للعقاب السياسي والإخضاع. وكما يرى نخلة أن تجفيف الأهوار لم ينجح في إخضاع شيعة العراق، فإنه توقع أن مشروع عزل قطر جغرافيًا لن ينجح في إرغام القيادة القطرية على الخضوع.

تكشف هذه المقارنة عن بعد أعمق في مقالة نخلة: فالمسألة بالنسبة إليه ليست مجموعة قرارات منفصلة اتخذها محمد بن سلمان، وإنما نمط متكامل يربط "شخصنة السلطة في الداخل بالطموح إلى الهيمنة في الخارج". فكلما تقلصت مراكز الاعتراض الداخلية وأصبح القرار الخارجي أكثر ارتباطًا بإرادة الحاكم، ارتفعت، وفق هذا المنطق، احتمالات المغامرة الخارجية. ولذلك ينهي نخلة مناقشته للكويت وقطر بالسؤال عما إذا كانت سياسات محمد بن سلمان الإقليمية ستقوده إلى المصير نفسه الذي قادت إليه مغامرات صدام حسين.

وتكتسب قضية جمال خاشقجي داخل هذا البناء المقارن معنى يتجاوز الجريمة نفسها. فنخلة لا يعرضها باعتبارها واقعة منفصلة عن بقية سياسات محمد بن سلمان، بل يضعها ضمن ما يراه نمطًا مشتركًا بين الحاكمين في التعامل مع الخصوم. فقد استخدم صدام، بحسب المقارنة، الاعتقال والإعدام والتصفية لإزالة المعارضين والصحافيين والمثقفين والخصوم السياسيين، بينما يرى نخلة أن اغتيال خاشقجي داخل القنصلية السعودية في إسطنبول كشف أن حملة ولي العهد ضد منتقديه لم تعد محصورة داخل حدود المملكة. ومن هنا تصبح الجريمة، في بناء نخلة التحليلي، شاهدًا على انتقال الخوف من أداة لضبط الداخل إلى وسيلة تمتد إلى المجال الخارجي.

ولا تكمن أهمية هذه المقارنة في افتراض تطابق أدوات القمع بين النظامين، وإنما في الوظيفة السياسية التي يؤديها الخوف. فالقمع في النظام الشخصاني لا يستهدف الضحية وحدها؛ إنه يرسل رسالة إلى دائرة أوسع من الفاعلين بأن الخروج عن إرادة المركز يمكن أن تترتب عليه كلفة لا تتوقف عند حدود الدولة. وبهذا المعنى يمكن قراءة اغتيال خاشقجي ضمن مفهوم "القمع العابر للحدود" توسيع نطاق قدرة الدولة

على المراقبة والردع والعقاب بحيث لا يعود المنفى أو الإقامة في الخارج ضمانة كافية للاستقلال عن السلطة.

وهنا تصبح عبارة نخلة عن انتقال "جمهورية الخوف" إلى "مملكة الخوف" أكثر وضوحًا. فهو لا يقصد أن السعودية أصبحت نسخة مؤسسية مطابقة للعراق البعثي، وإنما يستخدم تجربة صدام نموذجًا تحذيريًا لفهم عملية تراكم السلطة حول فرد واحد، وتحييد المنافسين، وتخويف المعارضين، ثم انتقال فائض القوة الناتج عن هذا التركيز إلى السياسة الإقليمية. وقد صاغ هذه المقارنة بصورة مباشرة حين رأى أن الرجلين استعانا بدعم قوى خارجية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا، لتثبيت سلطتهما وتوسيع نفوذهما، واستخدما خطاب "الإصلاح" الموجه إلى الجمهور الغربي، كما قدما إيران باعتبارها مصدرًا للشر وعدم الاستقرار الإقليمي.

وتصبح الحرب على اليمن في هذا السياق عنصرًا مركزيًا، لا هامشيًا، في مقارنة نخلة. فهو يقابل حرب صدام على إيران بالحرب التي قادها محمد بن سلمان على اليمن، ويرى أن الحالتين وظفتا "الخطر الإيراني" لتبرير حرب على دولة مجاورة. بل إن نخلة يذهب إلى وصف الحرب السعودية على اليمن بأنها حرب "يمكن القول بعدم قانونيتها"، ويحملها مسؤولية جانب واسع من الكارثة الإنسانية التي أصابت اليمنيين، منتقدًا الدعم العسكري والاستخباراتي والسياسي الأميركي للرياض بالطريقة نفسها التي يستعيد بها الدعم الأميركي للعراق أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية.

ولا يقف نخلة عند الذريعة الإيرانية، بل ينسب إلى محمد بن سلمان طموحات جيوسياسية مرتبطة بالسيطرة على المجال البحري الممتد نحو باب المندب والبحر الأحمر، ويربط ذلك بانتقال تيران وصنافير إلى السعودية وبمسعى أوسع، في تقديره، لجعل المملكة القوة المهيمنة في شبه الجزيرة العربية في مواجهة إيران. وبذلك تصبح اليمن وقطر في قراءته حلقتين في مشروع واحد: الأولى تكشف الاستعداد لاستخدام القوة العسكرية لإعادة تشكيل البيئة الإقليمية، والثانية تكشف الاستعداد لاستخدام الحصار والضغط والتهديد لتحقيق الغاية نفسها.

ومن هذه الزاوية، فإن المقارنة التي يعقدها نخلة لا ينبغي تفكيكها إلى أحداث منفردة ثم اختبار مدى تطابق كل حدث سعودي مع نظيره العراقي. فهو يقدم في الحقيقة "مقارنة في نمط الحكم وممارسة القوة": حاكم يصعد بسرعة، يركز السلطات، يزيل

مراكز المنافسة، يستخدم الخوف لضبط النخبة، يستعين بعلاقة استراتيجية مع واشنطن، يقدم نفسه للغرب بصفته حاملًا للإصلاح والاستقرار، ويبني جزءًا من شرعيته الإقليمية على مواجهة إيران، ثم يحول القوة المتراكمة داخليًا إلى سياسة خارجية هجومية تجاه الجوار.

وعند هذه النقطة تصبح المقارنة أكثر اتصالًا بمفهوم "السلطوية الشخصانية". فالمسألة لا تتعلق فقط بكون محمد بن سلمان حاكمًا سلطويًا، وإنما بتقلص المسافة بين الدولة والحاكم، وبين مؤسسات صنع القرار وإرادة الفرد. وفي مثل هذه البنية، قد تصبح السياسة الخارجية امتدادًا مباشرًا لتصورات القائد عن القوة والتهديد والمكانة. وهذا ما يجعل حرب اليمن وحصار قطر واغتيال خاشقجي، في قراءة نخلة، ليست ملفات مستقلة، بل تجليات مختلفة لبنية سياسية واحدة.

ويكشف ذلك أيضًا حدود الصورة التي قُدمت عن "الإصلاح" السعودي. فنخلة نفسه يلفت إلى أن صدام ومحمد بن سلمان استخدما، كل في سياقه، لغة الإصلاح التي تلقى قبولًا لدى الجمهور الغربي. ومن ثم فإن السؤال لا يتعلق بما إذا كانت التحولات الاجتماعية التي حدثت في السعودية حقيقية؛ فكثير منها أحدث تغيرات ملموسة في الحياة اليومية، وإنما بما إذا كان "التحرير الاجتماعي يمثل بالضرورة تحريرًا سياسيًا". والتجربة السعودية تشير إلى إمكان حدوث العكس: توسيع مساحة الاختيار الفردي في بعض أنماط الحياة بالتزامن مع تضييق مساحة الفعل السياسي المستقل.

ومن هنا يمكن قراءة النموذج السعودي بوصفه شكلًا من "التحديث السلطوي من أعلى". فإضعاف بعض القيود الدينية والاجتماعية التقليدية لا يقترن بالضرورة بتراجع قدرة الدولة؛ بل قد يؤدي إلى انتقال سلطة تحديد المقبول من المؤسسة الدينية والمجتمع التقليدي إلى الدولة المركزية نفسها. وعندئذ لا يكون ما حدث تفكيكًا للضبط بقدر ما يكون "إعادة توزيع لمصادره": تراجع بعض أدوات الضبط الديني التقليدي مقابل تصاعد قدرة الدولة السياسية والأمنية والقانونية والتكنولوجية على تنظيم المجال العام.

وتساعد هذه الزاوية على فهم المفارقة التي لم يكن مقال نخلة القصير قادرًا على تطويرها بالكامل. فمحمد بن سلمان لم يبن سلطته على الخوف وحده، بل جمع بين القمع السياسي ومشروع واسع لإعادة تشكيل الاقتصاد والمجتمع والهوية الوطنية.

وهنا تختلف تجربته عن صدام حسين، ولكن الاختلاف لا يبطل سؤال نخلة عن شخصنة السلطة. بل يجعله أكثر تعقيدًا: كيف يمكن لنظام أن يكون تحديثيًا في المجال الاجتماعي والاقتصادي، وشديد الشخصنة في المجال السياسي في الوقت نفسه؟

إن مفهوم "شرعية الإنجاز" يصبح مهمًا في هذا السياق. فرؤية 2030 والمشروعات الكبرى والاستثمارات العامة والسياحة والترفيه والرياضة والتكنولوجيا ليست مجرد واجهة خطابية؛ إنها جزء من محاولة بناء مصدر جديد للشرعية يرتكز على قدرة القيادة على إحداث التحول وتحقيق الازدهار ورفع مكانة المملكة. لكن هذا النوع من الشرعية يربط مصير النظام بدرجة متزايدة بقدرة القيادة على الوفاء بالوعود التي رفعت سقف توقعات المجتمع.

وهنا تظهر إحدى المفارقات الأساسية في السلطوية الشخصانية. فتركيز السلطة يتيح سرعة القرار والتنفيذ ويقلص مراكز التعطيل، لكنه يضعف في الوقت نفسه إمكانات الاعتراض المؤسسي وتصحيح الأخطاء. وكلما أصبحت معارضة القائد أو التشكيك في خياراته أكثر كلفة، ارتفعت احتمالات أن يقدم المحيطون به المعلومات التي يريد سماعها بدل المعلومات التي يحتاج إلى سماعها. وهذه هي "مشكلة المعلومات" المعروفة في دراسة النظم الشخصانية.

ومن ثم لا ينبغي الخلط بين قدرة الدولة على التنفيذ وقوة المؤسسات. فقد تكون الدولة قادرة على تنفيذ قرارات ضخمة بسرعة استثنائية، بينما تكون مؤسساتها أقل قدرة على مراجعة القرار أو الاعتراض عليه. المؤسسة القوية ليست فقط التي تنفذ إرادة القيادة بكفاءة، وإنما التي تنتج المعرفة المستقلة، وتقيّم المخاطر، وتقدم البدائل، وتصحح المسار، وتحافظ على قواعد تتجاوز عمر الحاكم.

ويصبح هذا السؤال أكثر إلحاحًا مع ضخامة المشروع الاقتصادي السعودي. فصندوق الاستثمارات العامة والمشروعات الكبرى والبنية التحتية والسياحة والرياضة والتحول التكنولوجي تتطلب قرارات استثمارية طويلة الأجل وآليات مستقلة لتقييم الجدوى والمخاطر. وإذا كانت هذه المشروعات مرتبطة في الوعي السياسي بشخص ولي العهد ومشروعه التاريخي، فإن التمييز بين نقد المشروع ونقد الحاكم يصبح أكثر صعوبة، وقد تتحول الشخصنة السياسية إلى مشكلة اقتصادية ومؤسسية.

وهذا هو الموضع الذي تتقاطع فيه أطروحة نخلة المبكرة مع الأدبيات الأحدث حول نظام محمد بن سلمان. فدراسة محمد أيوب المنشورة عام 2026 تحت عنوان: "قويٌّ ظاهريًا وهشٌّ داخليًا: تشريح نظام محمد بن سلمان" تنقل السؤال من التشبيه الشخصي بصدام إلى المفارقة البنيوية بين قوة النظام الظاهرة ومصادر هشاشته الداخلية[5]. فتركيز القرار الذي يمنح القيادة قدرة استثنائية على التحرك يمكن أن يجعل النظام، في الوقت نفسه، أكثر اعتمادًا على دقة أحكام شخص واحد وعلى قدرة الحلقة المحيطة به على نقل المعلومات المخالفة لتوقعاته.

ولا تعني هذه الهشاشة بالضرورة أن النظام قريب من الانهيار. فالسعودية تمتلك موارد مالية ونفطية كبيرة، وأجهزة أمنية قوية، وشبكات علاقات دولية واسعة، فضلًا عن قدرة الدولة على توزيع الموارد وصناعة التحالفات الاجتماعية. المسألة أعمق من التنبؤ بانهيار قريب؛ إنها تتعلق "بمدى قدرة النظام على تصحيح نفسه حين يخطئ مركز القرار".

وهنا تصبح المقارنة مع صدام أكثر فائدة إذا تحولت من البحث عن التطابق إلى البحث عن آليات الفشل. فالمشكلة التي انتهى إليها نظام صدام لم تكن مجرد استبداده، بل تضاؤل قدرة المؤسسات والنخب على مقاومة تصورات القائد الخاطئة. وقد أدى تركيز القرار، مع مرور الوقت، إلى تضييق دائرة المعلومات والخيارات، بحيث أمكن اتخاذ قرارات ذات عواقب كارثية من دون وجود مؤسسات قادرة على إيقافها.

وهذا، في النهاية، هو التحذير الأعمق الذي يمكن استخلاصه من نص نخلة. فهو لا يحتاج إلى إثبات أن محمد بن سلمان نسخة من صدام حسين لكي تكون مقارنته ذات قيمة. تكفي الإشارة إلى أن "شخصنة السلطة يمكن أن تحول القوة التي يراكمها الحاكم إلى مصدر قوة للنظام في مرحلة، ثم إلى مصدر مخاطرة للدولة عندما تتقلص آليات المراجعة والتوازن وتصحيح الخطأ".

ومن ثم، فإن إعادة قراءة نخلة بعد ثماني سنوات لا تقود بالضرورة إلى إبطال استعارة "مملكة الخوف"، بل إلى توسيع معناها. فالخوف هنا ليس مجرد خوف المواطن من جهاز الأمن؛ إنه أيضًا خوف النخبة من الاعتراض، وخوف المسؤول من تقديم تقييم

[5] Mohammed Ayoob, Outwardly Strong, Internally Brittle: Dissecting the MBS Regime, Middle East Policy, Vol.33, Issue,2, June 2026; https://onlinelibrary.wiley.com/doi/epdf/10.1111/mepo.70051

مخالف، وخوف المؤسسة من مقاومة رغبة المركز. وعندما يصبح هذا النوع من الخوف جزءًا من عملية صنع القرار، تتحول الشخصنة من قضية حقوقية وسياسية إلى مشكلة في بنية الدولة نفسها.

وعلى هذا الأساس، فإن السؤال الذي طرحه نخلة عام 2018 ـ هل يصبح محمد بن سلمان "صدام الجزيرة العربية الجديد"؟ ـ يمكن إعادة صياغته بصورة أكثر أكاديمية بعد ثماني سنوات: "هل يقود تركيز السلطة والطموح إلى الهيمنة الإقليمية وتراجع مراكز المراجعة الداخلية إلى إعادة إنتاج بعض الآليات التي جعلت السلطوية الشخصانية في العراق مصدرًا للمغامرة الخارجية والخطأ الاستراتيجي؟"